العدد (2171) السنة الثامنة - السبت (25) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

بهدف مساعدة كركوك والموصل

رئيس إقليم كردستان يشرف على اجتماع خاص لمتابعة وضع الكهرباء في الإقليم

□ أربيل / KRG

أشرف رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في صلاح الدين على اجتماع خاص بدراسة أوضاع الطاقة الكهربائية في إقليم كردستان ومحافظتي كركوك والموصل حضره رئيس مجلس الوزراء د. برهم أحمد صالح ونائبه آزاد برواري وياسين أبو بكر وزير الكهرباء في حكومة الإقليم.

وتناول الاجتماع بحث مسألة الكهرباء في الإقليم بالتفصيل، بهدف القضاء على هذه المشكلة ومعوقات الطاقة الكهربائية من أجل خدمة المواطنين بشكل أوسع وأفضل.

وتحدث عن تفاصيل الاجتماع وزير كهرباء الإقليم قائلاً وبحسب موقع حكومة كردستان: بإشراف رئيس إقليم كردستان عقدنا اجتماعاً مهماً بخصوص مساعدة محافظة كركوك في تجاوز شحة الكهرباء فيها، وقد تقرر تزويد المحافظة المذكورة بما يعادل ١٠٠ ميكاواط كمرحلة أولى من إنتاج إقليم كردستان و ١٠٠ ميكاواط أخرى في المرحلة الثانية ودون أن يؤثر ذلك على حصة مواطني الإقليم ومؤسساته والبالغة بمعدل ٢٢ ساعة يومياً.

وتابع وزير الكهرباء قائلاً: أمامنا برنامج قريب لمساعدة محافظة نينوى أيضا وبالأخص في تهيئة استقرار انتقال الطاقة الكهربائية من زاخو الى الموصل، وأبلغناهم بجاهزية خطوط الكهرباء في الإقليم لتسهيل نقل الكهرباء في حال تجديد العقد المبرم مع الجانب التركي، وفي الحالتين فإن هذا الإجراء سيساعد على زيادة تزويد المحافظتين بالطاقة الكهربائية.

بارزاني في اجتماع بشان الكهرباء

دراسة تأسيس مركز لفحص الحمض النووي

□ أربيل / AK News

ذكرت وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين بحكومة إقليم كردستان، ، انها تدرس إمكانية تأسيس مركز يتولى اجراء فحوصات الحمض النووي في الإقليم، لمعرفة أصحاب رفات المؤنفلين والعثور على ذويهم.

وقال وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين بالإقليم، صباح أحمد، ان الوزارة منشغلة بتأسيس مركز الحمض النووي في الإقليم، بهدف إجراء التحاليل على فصائل وعظام المؤنفلين في المقابر الجماعية".

وتابع أحمد بالقول: خطونا أشواطاً كبيرة في تأسيس المركز، مبيناً انه سيتم إرسال بعض الكوادر الى بغداد من اجل تدريبهم على كيفية العمل بالمركز.

وأضاف: ان بعض المنظمات الأجنبية ساعدتنا في تأسيس المركز، لافتاً الى ان :الوزارة تولي هذا الموضوع أهمية كبيرة، لأن تحديد فصيلة المقابر الجماعية ستسهل علينا التعرف على أصحاب رفات المؤنفلين والعثور على ذويهم.

وكان مدير المقابر الجماعية في وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين بالإقليم أنور عمر، قد قال : في وقت سابق، ان الوزارة كثفت جهودها الرامية الى فتح تلك الأعداد الكبيرة من المقابر الجماعية الكردية في مختلف المحافظات العراقية وإعادة رفاتهم الى مناطق سكناهم الأصلية بإقليم كردستان".

وأوضح عمر انه :يوجد في العراق نحو ٣٥٠ مقبرة جماعية معظمها تعود للكرد ولم يتم فتحها بعد"، منوهاً الى ان "الوزارة تعمل الآن على فتحها وإعادة رفاتها الى الإقليم".

ومن المقرر ان تقوم وزارة حقوق الإنسان العراقية خلال الأسبوع الجاري بفتح مقبرة جماعية معظم ضحاياها من الكرد، في محافظة القادسية.

وبحسب قانون المقابر الجماعية المصدق من قبل مجلس النواب العراقي، يحق لوزارة حقوق الإنسان العراقية حصراً فتح تلك المقابر الجماعية.

وشن النظام السابق ثماني حملات تحت مسمى (الأنفال) خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ في مناطق كردستان، ويقدر عدد الضحايا بنحو ١٨٠ ألف شخص، بالإضافة إلى تدمير ٣ آلاف قرية وتهجير عشرات الآلاف.

ولا تزال أعمال البحث جارية من قبل جهات حكومية على مقابر جماعية، وعثر على بعضها لكن العدد الأكبر منها مازالت مجهولة المكان.

وأعلنت قوات البيشمركة (حرس إقليم كردستان العراق) في ١٠ آذار/مارس الماضي عن عثورها على مقبرة جماعية جنوب مدينة كركوك تضم رفات ٣ آلاف شخص تعود إلى ثمانينيات القرن الماضي.

واستقبل إقليم كردستان في عام ٢٠٠٥ رفات ٥١٢ شخصا من أصل ٨ آلاف من عشيرة بارزان الذي اعتقلهم النظام السابق عام ١٩٨٣ بعد العثور عليها في مقابر جماعية جنوب العراق.

كما أعلن مكتب وزارة حقوق الإنسان في النجف عام ٢٠٠٩ العثور على مقبرة جماعية تضم ٣ آلاف من رفات الكرد من ضحايا حملة الأنفال في بادية النجف، وتم العثور أيضا خلال الأعوام السابقة على عدد من المقابر.

مقابر الشهداء والمؤنفلين

كردستانيات

الجمعة والحرية

■ وديع غزوان

كان عدد الحضور الى ساحة التحرير في تظاهرة أمس لجمعة، اقل بنسب غير قليلة عما سبقتها لأسباب متعددة، لا نظن ان من بينها الخوف او اليأس كما حاول إشاعته بعض، من كلفوا بالمجيء الى الساحة أسبوعياً لأداء وظيفة إفشال هذا التجمع الاحتجاجي العفوي.. ونرجو من كل قلوبنا ان لا يكون هذان العاملان فعلاً احد عوامل قلة العدد هذا، لان هذا يعني في احد أوجهه، بداية العد التنازلي لأعظم وأهم أحلامنا، المتمثل بترسيخ النهج الديمقراطي في مجتمعنا.. هذا النهج الذي بتنا نتحسس ملامحه منذ ٢٠٠٣.. غير ان ممارسات البعض وسلوكياتهم البعيدة عن النهج الديمقراطي، أبعدت العملية السياسية عن مسارها الصحيح لتعميق هذا النهج وإنضاج فعالياته لتكون معبرة حقاً عن وجه العراق الجديد وتطلعات شعبه.

ونحسب ان تجارب من سبقنا من الأنظمة أعطت بالملموس أكثر من دليل قاطع على ان أي نظام يسعى للحفاظ على ما لديه من رصيد شعبي، لابد من ان يترجم إيمانه بالديمقراطية على أرض الواقع، وان لا يقصر فهمه ذلك على نتائج الانتخابات. في الدول الغربية التي سبقتنا في هذا المجال أمثلة كثيرة على ذلك، حيث لا يصعب ان نجد أحزاباً فازت بالانتخابات وحصلت على الأغلبية في البرلمان، سرعان ما سقطت بأصوات واحتجاجات نفس من انتخبوها، جراء أزمات كثيرة فشلت الأحزاب في وضع معالجات تمكنها من الاحتفاظ بالرصيد الذي حصلت عليه على وفق برنامجها الانتخابي، فقد غادرت معظم هذه الدول ان لم نقل جميعها أسلوب القمع وحرمان مواطنيها من حقهم في التعبير، مستفيدة من دروس ماضيها وما ولدته صور تكميم الأفواه والاضطهاد من ردات فعل عنيفة وقاسية.. ويفترض ان تكون تجربة تونس ومصر واليمن وليبيا وما سيتبعها ماثلة أمام مسؤولينا ويسعوا الى تشجيع حركة الاحتجاجات السلمية التي تعلن عن نفسها في وضح النهار وعلى الملأ، ويتعاملوا معها على وفق ما تمليه الممارسة الديمقراطية الحقة، لكي لا تضطرهم أساليب العنف والاعتقالات والتخويف الى العمل وسط الظلام، ونكون بهذا ساهمنا بدفع البعض منهم لا سمح الله الى التعاون مع جهات تترصد مثل هكذا ظواهر لتتخذها حجة في سرقة بعض شبابنا وتزيين العمل في صفوفها.

وبصراحة، فالكثير لا يعدم الأمل في الأقل بعد فشل مهلة المئة يوم وما تبعها من إجراءات قمعية، ان تتحول ساحة التحرير الى منبر للشعب يعبر فيها عن رأيه بكل حرية، مثلما يحدث في ساحات أخرى في دول العالم المتحضر مثل الهايد بارك في لندن، حيث تجد الناس مجاميع كل واحدة تطرح ما لديها دون خوف الى حد شتم البعض للحكومة وأمام أسماع وأنظار الشرطة المكلفين بحماية الفرد حقاً . لست من المؤمنين بالفكر الليبرالي وصلاحيته التامة ومحاولة البعض تنزيهه من الأخطاء، ولا أنكر إيماني بالاشتراكية بمفهومها الإنساني، كما بشر بها روجيه غارودي في كتابه منعطف الاشتراكية الكبير الذي سبب فصله من الحزب الشيوعي الفرنسي آنذاك، لكنني آمنت حد اليقين بان لاشيء أسمى وأعز للإنسان من الحرية.

تخصيص أكثر من ٧ مليارات دينار لنقل محاصيل الفلاحين

□ كرميان / آكانيوز

كشف وزير الزراعة والموارد المائية في إقليم كردستان عن تخصيص مبلغ يتجاوز الـ ٧ مليارات دينار عراقي خلال العام الحالي، لنقل المحاصيل الزراعية للفلاحين، مشيراً الى ان هذا المبلغ أعلى مما كان مخصصاً خلال العام الماضي.

وأوضح جميل سليمان حيدر لوكالة كردستان للأنباء ان "زراعة كردستان خصصت خلال العام الحالي ٧ مليارات و ١٠٠ مليون دينار عراقي لجميع فلاحي إقليم كردستان، كأجور نقل المحاصيل من الحقول الزراعية الى الأسواق".

وأشار الى ان "المبلغ المخصص لنقل محاصيل الفلاحين خلال العام الحالي أكثر مما كان مخصصاً خلال العام الماضي، اذ تم خلال العام الماضي تخصيص ٥ مليارات دينار عراقي في هذا الجانب". من جانب آخر، قال المسؤول عن الأسعار والمحاصيل الزراعية في مديرية زراعة كرميان كمال عزيز لـ(آكانيوز) انه "للعام الخامس، تواصل حكومة إقليم كردستان دعمها للفلاحين، وتسهم بتخصيص أجور نقل المحاصيل من الحقول الى أسواق بيع الخضراوات والفواكه".

وتابع بالقول ان "زراعة كردستان خصصت لفلاحي كرميان مبلغ مليار و ٣٥٠ مليون دينار عراقي كأجور نقل الحاصيل، وهذا يوفر للفلاحين ٦٠٪ من نفقات نقل المحاصيل".

صحة الإقليم تنفي دخول السلع والبضائع بشكل غير منظم

□ أربيل / KRG

نفى المتحدث الرسمي باسم وزارة صحة إقليم كردستان، الأنباء التي تشير الى ان الأغذية والسلع تدخل الى إقليم كردستان عبر المنافذ الحدودية بشكل غير منظم، من دون الخضوع لبرمجة معينة.

وأوضح خالص قادر: ان "أسواق إقليم كردستان حرة، إلا ان ذلك لا يعني ان اي شخص بإمكانه استيراد السلعة التي يرغب بإدخالها للإقليم"، مبيناً ان السلع تدخل من غالبية دول العالم ، بعد التأكد من جودتها من قبل أجهزة التقييس والسيطرة النوعية، وتلك البضائع يتم فحصها من قبل الوزارات المعنية، ونحن في وزارة الصحة لا نسمح بإدخال أية بضاعة رديئة الى الإقليم".

وأضاف: ان "أسواق كردستان حرة، إلا ان ذلك لا يعني ان المنافذ الحدودية مفتوحة من دون رقيب"، مبيناً اننا "لا ننكر حدوث حالات إدخال بضائع رديئة عبر طرق التهريب غير الشرعية الى كردستان بين فترة وأخرى، الا ان الفرق الصحية تواصل مساعيها داخل مدن كردستان للبحث والتفتيش عن البضائع الرديئة، ويتم يومياً ضبط كميات من الأغذية منتهية الصلاحية وذات المناشئ الرديئة من شتى دول العالم في منافذ كردستان".

وزاد قادر بالقول ان "نسب حالات التسمم بالأغذية قليلة في كردستان، بالمقارنة مع بقية دول العالم، وغالباً ما تتلف الأغذية عند خزنها لفترات طويلة في المتاجر والمعامل، وقد لا تكون قد دخلت الى الإقليم وهي تالفة".

وعن العقاقير التي تدخل الى كردستان، قال قادر اننا "لن نذكر اسم أية دولة تقوم بصنع أنواع رديئة من العقاقير، لأن جميعها تنتج الأدوية ذات النوعيات الجيدة، باستثناء بعض الشركات التي لا تصنع الأدوية بجودة عالية، وتلك الأدوية يتم ضبطها من قبل الأجهزة المختصة في المنافذ الحدودية".

وكانت قناة (بريس تي في) التلفازية الإيرانية قد بثت خبراً يوم ١٩ حزيران/ يونيو الجاري مفاده ان "حكومة إقليم كردستان تسمح بسوق حرة وغير منضبطة، وليست هناك عملية استحصال تعريفة كمركية لقاء إدخال البضائع، وليست هناك تعليمات رسمية مكتوبة لتنظيم عملية إدخال البضائع الى الإقليم".

وفي جانب آخر، تحدثت القناة التلفازية عن انه "ليست هناك سيطرة نوعية، ويتم إدخال الأجهزة الالكترونية الصينية الرديئة، واللحوم البرازيلية والتركية"، مشيرة الى ان "هناك حالات تسمم بالأغذية يتعرض لها المواطنون في إقليم كردستان، ومن النادر ان يتم ضبط السلع غير الصالحة للاستهلاك في المنافذ الإيرانية والتركية المرتبطة مع إقليم كردستان".

من جهته، قال مدير عام التخطيط والمتابعة في وزارة زراعة إقليم كردستان أنور عمر اننا نؤدي مهامنا بشكل جيد، وهناك غرف الحجر الزراعية في جميع المنافذ الحدودية، من اجل ضبط المحاصيل الزراعية التالفة".

وعن التعرفة الكمركية المستحصلة لقاء إدخال المحاصيل الزراعية، قال عمر انه "قبل عامين من الآن، وقبل إصدار القانون رقم ٤ لعام ٢٠٠٨، الخاص بموسم نضج المحاصيل الزراعية المحلية كنا نستحصل الضرائب عن المحاصيل المستوردة، الا انه ونظراً لنضوج المحاصيل الزراعية المحلية، تم منع استيراد ٢٣نوعاً من المحاصيل من بقية الدول خلال الموسم الحالي".

مختبر متخصص

وزارة التجارة / الشركة العامة لتصنيع الحبوب

إعلان مناقصة رقم (١٢)

تعلن الشركة العامة لتصنيع الحبوب عن إجراء مناقصة وللمرة الثالثة لتحميل وتفريغ وتكييس وتنضيد ورزم وخياطة مواد الشركة داخل مطحنة الانبار الحكومية في محافظة الانبار فعلى الراغبين بالاشتراك بالمناقصة مراجعة القسم القانوني في مقر الشركة الكائن في محافظة بغداد/ ساحة عدن/ مدخل مدينة الحرية لشراء شروط المناقصة لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠٠) مائتان وخمسون ألف دينار بصك مصدق غير قابل للرد ويقدم العطاء في ظرف مغلق ومختوم ومثبت عليه اسم المناقصة ورقمها ويتم وضعه في صندوق العطاءات في موعد أقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم ٢٠١١/٧/٢٠ وإن الأسعار المقدمة في العطاءات هي أسعار نهائية غير قابلة للتفاوض وسوف يستبعد أي عطاء غير مستوفي للشروط أعلاه وان الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان وأية مصاريف أخرى ويقع على مقدم العطاء تحمل كافة المسؤولية القانونية المترتبة عن تقديم أي مستمسكات يثبت انها مزورة وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه وعلى مقدم تحديد نفاذيته.

علماً (تسري كافة النصوص الواردة في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ في كل ما لم يرد به نص في هذا الإعلان أو يتعارض معها في المضمون).

المستمسكات المطلوبة:

١- صك مصدق بمبلغ ١٪ من مبلغ العطاء من احد المصارف الحكومية ومحرر لأمر الشركة من قبل المناقص حصراً أو من يخوله قانوناً.

٢- كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب لعام ٢٠١١ ومعنون إلى الشركة العامة لتصنيع الحبوب حصراً.

٣- وصل شراء شروط المناقصة.

٤- تقديم أعمال مماثلة إن وجدت.

٥- المستمسكات الشخصية مصورة (بطاقة السكن، هوية الاحوال المدنية) تتم مطابقتها مع الأصل عند الإحالة.

٦- في حالة تقديم أي مستمسك مصور يجب أن يكون مختوم من جهة الإصدار(طبق الأصل).

رياض فاخر الهاشمي
المدير العام
رئيس مجلس الإدارة
٢٠١١/٦/٢٢

http:lltasneehobob.mot.gov.iq

إعلان المناقصة رقم (٢٠١١/١٢)

نقل مواد العقد المرقم (2150) من ميناء أم قصر إلى غرب القرنة/ المحطة السادسة DS6

يسر شركة المشاريع النفطية هيأة مشاريع الجنوب دعوة كافة المقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص للاشتراك في المناقصة وفق الشروط والتفاصيل أدناه:

يوضع العطاء في ظرف مغلق ويكتب عليه اسم المناقصة ويوضع في صندوق العطاءات في موعد أقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم ٢٠١١/٧/٣ .

١- محافظة البصرة/ هيأة مشاريع الجنوب/ شركة المشاريع النفطية/ قرب مصفى البصرة في الشعيبة.

٢- يرفق مع العطاء الوثائق التالية:

٢-١ تأمينات أولية بنسبة ١٪ من مبلغ العطاء على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان باسم مقدم العطاء وسيهمل العطاء الذي لم ترفق به التأمينات الأولية.

٢-٢ كتاب التسجيل لدى الهيأة العامة للضرائب.

٢-٣ وصل شراء المناقصة.

٢-٤ عقد مشاركة من كاتب العدل في حالة التقديم لأكثر من شخص.

٢-٥ هوية تسجيل المقاولين نافذة المفعول أو هوية غرفة التجارة.

٢-٦ بطاقة السكن

٢-٧ قائمة بالأعمال المماثلة مصدقة من الجهات المستفيدة (إن وجدت).

٢-٨ تقديم الحسابات الختامية مصادق عليها من قبل محاسب قانوني لآخر سنة مالية.

٢-٩ وثائق تأسيس الشركة.

٣- تشترى العطاءات من الدائرة الوارد عنوانها في أعلاه وبمبلغ (١٠٠٠٠٠) مئة ألف دينار غير قابل للرد.

٤- على المقاول الذي يقبل عطاؤه الحضور خلال يومين من تاريخ تبليغه بقرار الإحالة لغرض توقيع العقد.

٥- على المقاول قبل المباشرة بالعمل تقديم ضمان التنفيذ بموجب شروط المقاولة وإذا امتنع المقاول عن ذلك فللدائرة حق سحب العمل ومصادرة التأمينات الأولية دون الحاجة إلى أي إجراء قانوني آخر.

٦- إن الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات أو أي عطاء آخر ولها الحق في إلغاء المناقصة دون أن يكون لمقدمي العطاءات حق المطالبة بأية تعويضات.

٧- على مقدم العطاء قبل تقديم عطائه إجراء التحريات الكافية عن طبيعة العمل والظروف المحيطة به.

٨- على مقدم العطاء التوقيع على كل ورقة أو وثيقة في العطاء المقدم من قبله.

٩- يبقى العطاء نافذا وملزما لمقدم العطاء ولمدة (٩٠) يوما من تاريخ غلق المناقصة.

١٠- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.

ع . نهاد أحمد موسى
المدير العام
مضر نزار محمد صالح